

1-1-2020

The Impact of Ishaar on Interpretation of Phonetic Changes of Word Formation Analytical Study in Light of Alternative Forms

Omar Muhammad Abu Nawas

Associate Professor, Department of Arabic Language - Al Qasimia University Sharjah

Follow this and additional works at: <https://jfa.cu.edu.eg/journal>

Recommended Citation

Abu Nawas, Omar Muhammad (2020) "The Impact of Ishaar on Interpretation of Phonetic Changes of Word Formation Analytical Study in Light of Alternative Forms," *Journal of the Faculty of Arts (JFA)*: Vol. 80: Iss. 1, Article 10.

DOI: 10.21608/jarts.2020.88863

Available at: <https://jfa.cu.edu.eg/journal/vol80/iss1/10>

This Original Study is brought to you for free and open access by Journal of the Faculty of Arts (JFA). It has been accepted for inclusion in Journal of the Faculty of Arts (JFA) by an authorized editor of Journal of the Faculty of Arts (JFA).

أثر الإشعار في تفسير التحولات الصوتية لبنية الكلمة -دراسة تحليلية في ضوء الصيغ البديلة- (*)

د/ عمر محمد أبو نواس
أستاذ مشارك - قسم اللغة العربية
الجامعة القاسمية - الشارقة

الملخص:

تأتي هذه الدراسة للبحث في بنية الكلمة وأثر الإشعار فيها في ضوء الصيغ البديلة، وقد تناولت الأنماط اللغوية التي حُمِلت على الإشعار عند اللغويين، فابتدأت بالحديث عن معنى الإشعار، وأبرز المنطلقات اللغوية التي أسهمت في تحديد أثر الإشعار في تفسير بنية الكلمة، ثم تناولت أهم المسائل اللغوية التي أثار الإشعار في توجيهها؛ فتوقفت عند: الإشعار والجمع والتنثية، والإشعار والزيادة، والإشعار ومسائل القلب والحذف، وتكفلت بعرض أهم الصيغ الصرفية والأمثلة والشواهد التي فسّر التحول الصوتي فيها بالاعتماد على الإشعار عبر تتبع دقيق لها في المعاجم والمصادر اللغوية. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج عُرضت في الخاتمة.

الكلمات المفتاحية: الإشعار، الصيغ البديلة، بنية الكلمة.

(*) مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٠) العدد (٢) يناير ٢٠٢٠

The Impact of Ishaar on Interpretation of Phonetic Changes of Word Formation

Analytical Study in Light of Alternative Forms

Abstract

This study analyses word formation and the effect of Ishaar on alternative forms, and it discusses the different linguistic forms that are attributed to Ishaar by linguists. The study begins with the meaning of Ishaar, and the most prominent linguistic foundations that contribute in defining the role of Ishaar in explaining word formation. Then the study elaborates on how linguistic issues have differed in their approach due to the Ishaar effect, such as plurality and duality, affixes addition, modification and ellipsis. Moreover, the study explores through accurate observation the most important examples and explanations found in dictionaries and linguistic sources that rely on Ishaar. The study then ends with a conclusion that presents the findings.

المقدمة

مما لا شك فيه أنّ النحاة العرب استطاعوا أن يضعوا القواعد والقوانين التي تضبط أنماط اللغة، واستعمالاتها، وقد اعتمدوا على جملة من الأصول الراسخة التي تحفظ للغة جوهرها وتضبط أداءتها في أقيسة وعلل واضحة الأركان والمعالم.

من هنا جاء اهتمام العلماء بالتعليل الذي يعدّ ركناً أساسياً من أركان التفكير اللغوي العربي؛ لما له من أهمية بالغة في ربط وشائج الصلة بين القواعد والاستعمالات، وقد انشغلوا منذ بواكير الدرس النحوي بوضع العلال وصنفوها وحدّودها في كتبهم ومؤلفاتهم وليس أدلّ على ذلك من العلال التي أوردها سيبويه له ولغيره من النحويين في كتابه، ثمّ ألفوا مؤلفات كثيرة مستقلة في التعليل وأصوله وقواعده^(١).

ومن العلل التي كانت تكأةً للغويين في تفسير كثير من التحولات الصوتية والصرفية التي طرأت على بنية الكلمة، والتحولات التركيبية التي طرأت على بنية الجملة، والتحولات الدلالية على مستوى معنى اللفظة أو الجملة علة الإشعار التي لم تحظَ بوافرٍ من الدراسات التحليلية.

وقد تكرر تفسير التحولات الصوتية عند اللغويين حملاً على الإشعار منذ بواكير الدرس اللغوي، ومن هنا جاءت هذه الدراسة؛ للتعَمُّق في أثر الإشعار في تفسير التحولات الصوتية لبنية الكلمة مقتصرة على الجانب الصوتي الصرفيِّ محاولة سبر أغوار بنى الكلمات التي حملت على الإشعار وللتعمق في تحليل تعدد تلك البنى في ضوء تقنيات التحليل الصوتي المعاصر ونظرية البدائل الاستعمالية أو الصيغ الاختيارية.

وقد اتخذت الدراسة من مناهج علوم اللغة المعاصرة منهجاً للدراسة؛ فانقسمت إلى جملة من المباحث؛ فابتدأت بالتمهيد الذي عُرض فيه مفهوم الإشعار والتعريف بالصيغ البديلة، ثم تطرقت إلى أبرز المنطلقات اللغوية التي أسهمت في تحديد أثر الإشعار في تفسير بنية الكلمة، ثم تناولت أهم المسائل اللغوية التي أثار الإشعار في توجيهها؛ فتوقفت عند الإشعار والجمع والتثنية، والإشعار والزيادة، والإشعار ومسائل القلب والحذف، وتكفلت بعرض أهم الصيغ الصرفية والأمثلة والشواهد التي فسّر التحول الصوتي فيها بالاعتماد على الإشعار عبر تتبع دقيق لها في المعاجم والمصادر اللغوية، وعمدت إلى تحليلها في ضوء قوانين التحليل الصوتي من مماثلة ومخالفة وبنية مقطعية وفي ضوء الصيغ البديلة أو الاختيارية.

ولا يمكن الزعم بأن هذه الدراسة هي الأولى في مجالها بل إنها قد سبقت بجملة من الدراسات اللغوية التي وردت فيها إشارات عن علة الإشعار، ومنها:

أولاً: دراسة مازن أحمد الفارس، علل اختيارات الفراء في القراءات القرآنية في كتابه معاني القرآن، وهي رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٨١م، وقد ذهبت إلى أن علة الإشعار من العلل اللفظية التي وردت عند الفراء.

ثانياً: دراسة حميد الفتلي، العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية إلى نهاية القرن الثامن الهجري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١١م. وذهبت إلى أن علة الإشعار من العلل التي وردت عند ابن الناظم والمرادي. ثالثاً: دراسة مصطفى شعبان، ظاهرة الإشعار في العربية، وهو بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، العدد الثاني عشر، ربيع الأول ١٤٨٣هـ، وقد نهج الباحث في تناول الإشعار حيث عكف على جمع آراء اللغويين وتصنيفها وتحليلها.

وتتميز هذه الدراسة بأنها تنتهج نهجاً مغايراً للدراسات السابقة لا سيما دراسة مصطفى شعبان من وجهتين:

أولاً: أنّ هذه الدراسة تناولت علة الإشعار في ضوء ما يعرف بالصيغ البديلة ومصطلح الأفضلية على عكس الدراسات السابقة التي لم تنطرق إلى ذلك.

ثانياً: أنّ هذه الدراسة اعتمدت في تفسير ما انتهت إليه من الصيغ البديلة على القوانين الصوتية الحديثة والكتابة الصوتية.

(١) التمهيد

معنى الإشعار (لغة واصطلاحاً)

يشير المعنى اللغوي للإشعار إلى الإعلام، " والإشعارُ: الإعلام. والشعارُ: العلامة. قال الأزهري: ولا أدري مَشَاعِرَ الحَجِّ إلاّ من هذا لأنّها علامات له.

وَأَشْعَرَ البَدَنَةَ: أَعْلَمَهَا ؛ لأنّها علاماتٌ له... ومنه شِعَارُ العَسَاكِرِ، إِنَّمَا يَسْمُونُ

لها علامةً ينصبونها ليعرف بها الرجل رُفْقَتَهُ" (٢). وجاء في دستور العلماء " الإِشْعَارُ: الإِعْلَامُ وإِشْعَارُ البَدَنَةِ إِعْلَامُهَا بِشَيْءٍ أَنَّهَا هَدِيٌّ مِنَ الشَّعَارِ وَهُوَ العَلَامَةُ. " (٣)

وجاء في التنزيل: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٠٩]؛ أي وما يدريكم. "وَأَشْعَرْتُهُ فَشَعَرَ؛ أَي: أَدْرَيْتُهُ فَدَرَى. وشَعَرَ به: عَقَلَهُ" (٤).

فالإشعار هو الإعلام، وله مرادفات متعدّدة في معاجم اللغة تدور في فلك الإبلاغ والإعلان والإخطار والتبليغ.

أمّا في الاصطلاح، فقد ذكر الكفوي له تعريفاً عاماً يحده فقال: " الإِشْعَارُ: هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى فِهْمِ المَقَاصِدِ لأصل المُرَادِ، والتَّنْصِيصِ بِالنَّظَرِ إِلَى فِهْمِ البَلِيغِ الَّذِي يَقْصِدُ أَوَّلًا وبِالذَّاتِ المَزَايَا، وَلَا يَنْظُرُ إِلَى أَصْلِ المَعْنَى إِلَّا بِالمَح. " (٥)

ومن خلال ما تقدّم نستطيع أن نستنتج أن الحدّ الاصطلاحي للإشعار اللغوي هو: الإعلام بتغيير طراً على بنية الكلمة أو الجملة أو المعنى باستبدال أو حذف أو زيادة أو نقل أو تقديم أو تأخير.

ولا نكاد نعدم بعض الإشارات التي تدل على استقلالية هذه العلة في كتب التراث، فقد جعلها السيوطي من العلل الأشهر تداولاً عند النحويين التي تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم فقال: "وعلة إشعار كقولهم في جمع موسى موسون بفتح ما قبل الواو إشعار بأن المحذوف ألف" (٦) فاكتفى بالتمثيل لها دون وضع حدّ أو تعريف لها.

الصيغ البديلة أو الاختيارية

يطلق مصطلح الصيغ الاختيارية أو البديلة (alternative forms) على ذلك التعدّد الذي تتعرّض له صيغة من الصيغ (في البنى المفردة

والتراكيب النحوية) مما كان ينظر إليه على أنه علاقة استعمالية جوازية قد تنشأ لصيغة من الصيغ في بيئة استعمالية أو أكثر. (٧)

وعلى الرغم من أن النحويين العرب تنبّهوا إلى هذه الظاهرة في اللغة العربية، فإنهم لم يقدموا سبباً واضحاً لهذه البدائل الاستعمالية، بل إن أفضل ما قاله أكثرهم هو أنها قد تكون تبايناً لهجياً، وهو أمر يمكن رده إلى التمسك بالوجه المثالي للغة بعيداً عن (الأفضلية الاستعمالية)، ويمكن الكشف عن سبب مهم من أسباب تعدد الصيغ البديلة أو الاختيارية، وذلك إذا وظفنا مسألة القوانين التي تحكم تحوّل الصورة الذهنية للأداء اللغوي إلى واقع استعمالٍ مادي مسموع. (٨)

المنطلقات المعرفية التي أسهمت في تحديد معالم دور الإشعار في تفسير بنية الكلمة

يبدو أنّ التعليل بالإشعار انطلق عند اللغويين من منطلقاتٍ تراعي الجوانب المعيارية والاستعمالية على السواء؛ فكان استعمالهم للإشعار يسير وفق أسسٍ واضحة المعالم تراقب التحولات وتصفها وتفسرها، لذلك ظهرت مجموعة من المنطلقات المعرفية التي أسهمت في تحديد معالم دور الإشعار في تفسير بنية الكلمة، ومنها:

أولاً: البحث عن الأصول:

شغل اللغويون بتحديد أصول الأبنية إيماناً منهم بمحورية الأصول في تقعيد اللغة العربية حتى وسم فندريس الفكر الصرفي العربي بالتعمق في استطلاع بنى الكلمات وأصولها، فقال: "ولا تقتصر العلاقة بين التصريف الاسمي والتصريف الفعلي في العربية على بعض وجوه الشبه في العلامات، بل إنّها تمسّ جوهر الأشياء" (٩).

فالإشعار بالأصول كان مدخلاً مهماً لتفسير التغييرات التي طرأت على

بنى بعض الكلمات، وليس أدلّ على ذلك من قول ابن سيده في تصغير مراس: "مرّاس (مُرَيْرِيسٌ) إشعارٌ بالثلاثيّة" (١٠)، وقد فسّر الخليل ذلك قائلاً: أنّ (مَرْمَرِيسَ) من المراسية؛ فضاعفوا الميمَ والراءَ في أولِهِ وتحقيرُهُ: مُرَيْرِيسٌ؛ لأنّ الياءَ تصيرُ رابعةً فصارتِ الميمُ أولى بالحذفِ مِنَ الراءِ، ولأنّ الميمَ إذا حذفت تبيّنَ في التحقيرِ أنّ أصلَهُ من الثلاثة، كأنّكَ حقرتَ (مرّاس) ، ولحقه سيبويه فقال: " كأنهم حَقَرُوا مَرَّاساً" (١١)

ثانياً: تفسير التحولات الصوتية:

ظلت فكرة الإشعار تلازم اللغويين في تعليل الاستبدالات الصوتية لبنية الكلمة العربية؛ فكانوا يعمدون إليها في تسويغ التغييرات التي طرأت على البنية من حيث اتفاقها مع القاعدة أو شذوذها، فقد حملوا ضم الهمزة في (أحب) على الإشعار: قال ابن سيده: " أحبّ وإحبّ أتبعوا وهو شاذ... وإنما قضى عليه بالشذوذ؛ لأنّ الضمة في أحبّ وأخواتها لمعنى الإشعار بأحبيت وليس كنجيف؛ لأن تلك مضارعة" (١٢).

وكذلك فسّروا كسر الكاف في حديثهم عن بنية (لكن) بالحمل على الإشعار بالمحذوف، فقال السهيلي: " فلذلك تركبت من "لا" والكاف و"إن"، إلا أنهم لما حذفوا "الهمزة" المكسورة، كسروا الكاف إشعاراً بها" (١٣).

وانطلاقاً من الإشعار وجّهوا بعض التغييرات التي وقعت في الجوانب الصوتية المتعلقة بالأداء؛ ففي قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ ﴾ [سورة القيامة، الآية: ٢٧] قرأ حفص بالوقف على (من)، وابتدأ بـ (راق) وأدغم الجمهور، وكان حفص قَصَدَ أنّ لا يتوهم أنها كلمة واحدة، فسكت سكتاً لطيفاً؛ ليشعر أنهما كلمتان. (١٤)

وقد فسّروا بعض الجوانب المتعلقة بالحذف الصوتي اعتماداً على الإشعار؛ فأجازوا حذف ياء المتكلم الساكنة في الفعل؛ لأنّ قبلها نون عمادٍ

مشعرًا بها ^(١٥) كقوله تعالى: ﴿رَبِّي أَكْرَمَن﴾ [سورة الفجر، الآية: ١٥]، وعلى هذا أيضًا فسّر السيوطي جمع: (موسى - موسون) بفتح ما قبل الواو للإشعار بأن المحذوف ألف ^(١٦).

فهذه الأنماط تؤكد لنا دور الإشعار في تفسير التغيرات الصوتية لأبنية الكلمات العربية، وثبتت أنّ اللغويين العرب توصلوا إلى إيجاد نظرية صرفية لا تخلو من الإحكام، فسروا بها أهم التغيرات الصوتية الطارئة على الصيغ ^(١٧).

ثالثاً: مراعاة المعنى:

لم يغفل اللغويون العرب عن المعنى في التقعيد، فالقواعد الصرفية العربية بُنيت بمراعاة الشكل والمعنى، واعتماداً على تحديد وظيفة الصيغة في بعض الأحيان، وقد كان للإشعار دورٌ في تحديد المعاني في بناء القواعد الصرفية، وتعليل التغيرات التي طرأت عليها، وإن كان الدارسون يتفاوتون فيما بينهم في الحديث عن مقدار تأثير المعنى في بناء القواعد.

ومما يدلّ على ذلك أثر الإشعار في تفسير بنية النسب والمعاني التي تؤديها في قولهم: (لها أدنان خُذَاوِيَّتَان)، فقال ابن سيده: "بني النسب على هذه الصيغة إشعاراً بالمبالغة، كما قالوا: عَضَادِيٌّ أجروا العَرَضُ مُجْرَى ما ليس بعَرَضٍ" ^(١٨)

(٢)

أثر الإشعار في بنية الكلمة

أولاً: الإشعار والجمع والتنثية:

تعددت مسائل الجمع والتنثية التي طرأت فيها التغيرات على بنية الكلمة من حذفٍ أو زيادةٍ أو تغييرٍ في الحركة بالاعتماد على الإشعار، ومما يمكن عدّه من هذا الباب:

- أَرْضُون - أَرْضُون:

هناك اختلافٌ واضحٌ بين اللغويين في فتح الراء في كلمة (أَرْضُون)، فمنهم من رأى أَنَّ الراء فُتِحَتْ؛ لأنَّ الواو والنون في مقام الألف والياء كأنه قيل: أَرْضَات^(١٩). ومنهم من رأى أَنَّ سبب فتح الراء للإشعار بتغيير الأصل في بنية الجمع؛ إذ جُمِعَ بالواو والنون على خلاف الأصل، وقد ذكر هذا الرأي الأنباري، فقال: "فأما قوله إِنَّ العَيْنَ حُرِّكَتْ من (أَرْضُون) بالفتح حملاً على أَرْضَات. قلنا لا نسلم، وإنما غَيَّرَ فيه لفظُ الواحد؛ لأنَّه جَمَعٌ على خلاف الأصل؛ لأنَّ الأصل في الجمع بالواو والنون أن يكون لمن يعقل، فلما كان هذا الجمع في أرض على خلاف الأصل أُدْخِلَ فيه ضربٌ من التغيير؛ ففُتِحَتْ العين منه إشعاراً بأنَّه جمع بالواو والنون على خلاف الأصل"^(٢٠).

ولسنا هنا بمحاكمة هذا الخلاف، فما يعنينا هنا أَنَّ للإشعار دوراً علياً في توجيه تغيير بنية الكلمة رغبةً في تحقيق التوازن الصوتي، فاللغة في سعيها لهذا التوازن الصوتي تحاول التوفيق بين حركات المقاطع المضافة والحركات التي تغيرها في أصل الكلمة^(٢١).

ونستطيع أن نفسر ما حدث في هذا الجمع وفق القوانين الصوتية بأنها مماثلة صوتية كلية متصلة للحركة السابقة لها، ويمكن توضيح هذا التحول

بالآتي: أَرْضُون <ardūn> أَرْضُون aradūn

فاللغة استطاعت قبول صيغتين (أَرْضُون) بسكون الراء، و(أَرْضُون) بفتحها، إلاَّ أَنَّ الصيغة الثانية صيغة بديلة عن الصيغة الأولى، وكان الفتح للإشعار بالتغيير الذي طرأ على صيغة الجمع.

- ظُبُون - ظُبُون:

قد يكون للإشعار بالكسر أثرٌ بتغيير بنية الجمع، ولعلَّ ما حُمِلَ على هذا جمع (ظُبُون)، يقول ابنُ سيده: "وظُبُة كل شيء حَدَه. قال أبو علي:

والجمع ظُبَات، وظُبًا، وظُبُونٌ وظُبُونٌ. على الواو والنون في مثل هذا للعوَض مما ذَهَب. وكُسِرَ الأوَّل للإشعار بالتغيير ولا يُجمع على ظُبٍ كَتَمْرَةٍ وتَمْرٍ؛ لأنَّ بنات الحرفين لا يُفعل بها ذلك...^(٢٢).

فهناك صيغتان لهذا الجمع كما ذكر اللغويون هما: (ظُبُونٌ Zibun)، وقد وردت في قول كعب بن مالك: تَعَاوَزُ أَيْمَانُهُمْ بَيْنَهُمْ كُؤُوسَ المَنَايا بحدِّ الطُّبِينَا^(٢٣) و(ظُبُونٌ Zubūn)، وهما صيغتان مثبتتان في المعاجم العربيَّة كما ذكرنا آنفًا.

ويرى الباحث أنَّ الصيغة البديلة هي (ظُبُونٌ) بالكسر، ولهذا الأمر ما يسوِّغه صوتياً؛ فالذي حصل مخالفة صوتية بالكسر بين الأمثال المتواليَّة، وهما الحركتان القصيرتان (الضمتان)، والحركة الطويلة (الواو)، ويمكن توضيح هذا التحول بالآتي: ظُبُونٌ < Zubūn ظُبُونٌ_Zibun

وقد أثبتت كتبُ القراءات بعض الصيغ الاختيارية التي سار فيها الاستعمال بالضم والكسر بشكلٍ متوازٍ نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ﴾ [سورة البقرة، آية: ١٢٤]. قرأ الجمهور (ذُرِّيَّتِي) بضم الذال، وقرأ زيد بن ثابت - رضي الله عنه - ذِرِّيَّتِي بكسر الذال.^(٢٤) وفي قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ ﴾ [سورة آل عمران، آية: ١٤٦]. قرأ الجمهور رَبِّيُونَ بكسر الراء وفي قراءة علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس والحسن (رَبِّيُونَ) بالضم.^(٢٥) فاللغة تعاملت مع هذه الصيغ الاختيارية المثبتة بحالتي الضم والكسر.

- كُرَيْن - كَرِين :

وممَّا يمكن عدُّه من هذا الباب أيضاً (كُرَيْن : كَرِين)، فيقول ابن سيده: " كُرَيْنٌ يجمعونها بالواو والنون إشعاراً بالعوَض من المحذوف مع الدلالة على التغيير، وربما كسروا أوائل مثل هذا"^(٢٦).

وظاهرٌ أنّ الواقع الاستعمالي لهذا الجمع يثبت وجود الصيغتين: الأولى بضم الكاف: (كُرَيْن kurayn)، والثانية بكسرها: (كِرَيْن kirayn)، والذي حصل في (كِرَيْن) وفق القوانين الصوتية مماثلة صوتية مدبرة جزئية منفصلة، ويمكن توضيح هذا التحول بالآتي:

كُرَيْن < kurayn كِرَيْن kirayn

- سنون - سنون:

ومما يُحمل على الإشعار بتغيير بنية الجمع (سُنون: سنين)؛ فيقول ابن سيده: "أَلْحَقُوا الْوَاوَ وَالنُّونَ عَوَضاً مِمَّا ذَهَبَ. وَهَذَا مُطَرِّدٌ، وَكَسَرُوا أَوَّلَهُ إِشْعَاراً بِالتَّغْيِيرِ." (٢٧)

وقال الحريري: "كسرت السين في جمع سنة. فقل: سنون، وهذا الجمع الذي بالواو والنون وُضِعَ في الأصل لمن يعقل من الذكور، إلا أنه قد جُمِعَ عليه عدة من الأسماء المحذوف منها على وجه جبرها والتعويض لها. فقالوا: سنة وسنون، وعشرة وعشرون، وثبة وثبون، وكرة وكرون، وعِضة وعِضون." (٢٨) ويمكن تفسير كسر سين (سنين) وفقاً لقوانين الفونيمات فوق التركيبية (النبر) (٢٩)، فالأصل (سنين) بالفتح؛ لأنها جمع سنّة، لكن الذي حصل هنا أنّ أثر المقطع "ني" على حركة المقطع السابق، وهو (سَ) فجعل حركته مماثلة لحركته، ومن ثم كسرت السين فصارت "سنين".

وأظنُّ السلف جانبا الصواب في تعليلهم لكسر السين من "سنين"، قال أبو بكر الأنباري في المذكر والمؤنث: "وسنين، فإنه لم يُبَيِّنْ على واحدته، ولكنهم كسروا أوله وجعلوه على مذهب "أفعال" (٣٠)

فاللغة في واقعها التداولي قبلت الصيغتين: (سنين) و(سنين)، إلا أنّ الصيغة الثانية صيغة بديلة، وكان الكسر في هذه الصيغة؛ للإشعار بالتغيير الذي حصل. ويمكن توضيح هذا التحول بالآتي:

سنين sanīn < سنين sinīn

- **سقام وسقمى:**

وأثر الإشعار في تغيير بنى الجمع أيضاً عن طريق تغيير صيغة الجمع في جموع التكسير، ولعلّ ما يدل على ذلك صيغة الجمع (سقام)، فهذا سيبويه يرى رأي الخليل في هذا الجمع بأنّه جاء على فِعَال للإشعار بأنّه كُسِر تكسير فاعل^(٣١)، وذهب قائلاً: "وقد قالوا: هُلاَك وهالكون، فجاؤوا به على قياس هذا البناء وعلى الأصل، فلم يكسروه على المعنى إذ كان بمنزلة جالسٍ في البناء وفي الفعل. وهو على هذا أكثر في الكلام... ومثّل هُلاَك قولهم: مراضٌ وسقامٌ ولم يقولوا: سقمى، فالمجرى الغالب في هذا النحو غير فعلى"^(٣٢).

ونقل ابنُ السراج لنا رأي الخليل بن أحمد في باب " ما جُمع على المعنى لا على اللفظ"، قال الخليل: " إنما قالوا: مَرَضَى وهُلِكى وموتى وجربى؛ لأنّ المعنى معنى مفعول وقد قالوا: هلاك وهالكون فجاؤوا به على الأصل وقالوا: مراض وسقام ولم يقولوا: سقمى"^(٣٣).

وتنبّه أصحابُ المعاجم إلى دور الإشعار في هذه الصيغة، فأخذوا تعليل سيبويه بالإشعار^(٣٤).

فهناك صيغتان اختياريّتان في هذا الجمع: (سَقْمَى saqmā) و (سِقَام siqām)، إلا أنّ الصيغة البديلة (سِقَام) هي التي حلّت محل الصيغة الأولى (سَقْمَى)، فالمجرى الغالب في هذا النحو غير فعلى كما أوضحنا رأي سيبويه سابقاً. ويمكن توضيح هذا التحوّل بالآتي:

سَقْمَى < saqmā سِقَام siqām

- كُلا - كُلا:

لم يقتصر تغيير الحركة للإشعار بتغيير البنية في بنية الجمع؛ بل وقع

هذا في بنية المثنى وملحقاته، فكان الإشعارُ مُدْخَلًا لتفسير كسر الكاف في (كِلا)، قال السهيلي: "فإن قيل لهم: ولم كسرت الكاف من "كِلا" وهي في "كُل" مضمومة؟ فلم أن يقولوا: كُسرِت إشعاراً وتنبهت على معنى الاثنتين، كما يبدأ لفظ الاثنتين بالكسر، ألا تراهم كسروا العين من عشرين إشعاراً بثنائية العشر"^(٣٥).

وإذا ما تجاوزنا الخلاف بين البصريين والكوفيين حول (كِلا وكتلتا) على أنَّهما مثنيان لفظاً ومعنى، أو معنى فقط^(٣٦)، فإنَّ الواقع اللغوي يكشف لنا أنَّ هناك صيغتين:

الصيغة الأولى: صيغة مفترضة تراعي الأصل - وهي غير موجودة في التداول الاستعمالي - ، وإنما هي صيغة تسير على النسق الافتراضي المعياري، وهي (كُلا: kulā) بضم الكاف، "فكِلا وكتلتا عند النحاة من الملحقات بالمثنى؛ لأنهما ليس لهما مفرد من لفظهما، فهما غير صالحين للتجريد من الزيادة"^(٣٧)، ولم يرد عن العرب - فيما أعلم - استعمال (كِل) بكسر الكاف مفرداً لكلا، ولا كِلت مفرداً لكتلتا.

والصيغة الأخرى: صيغة متداولة تسير في طرائقها الاستعمالية، وهي (كِلا - kilā)، وقد فسّر القدماء كسر الكاف في هذه الصيغة البديلة على أساس الإشعار بالثنائية كما ظهر سابقاً، ويمكن توضيح هذا التحول بالآتي:

كُلا < kulā كِلا kilā

- لبيك ونحوها:

ومما يدلُّ على تأثير الإشعار في بنية الألفاظ الدالة على التثنية ألفاظ، نحو: (لبيك، وحواليك، وحنانيك)، فقد زعم يونس أنَّ (لبيك) أصلها (لِبا)، وأنَّ الألف زائدة فيها على (لب) مثل: جرا، وأنَّ الألف انقلبت ياء لما اتصلت بالضمير، كما انقلبت الألف في (عليك)^(٣٨).

ولكن الذي أثبتته اللغويون متابعة لرأي سيبويه أنها ألفاظ تلزم التنثية: "ولا يجوز في حَوَالِكَ وَحَوَالِكَ إِلَّا الْإِفْرَادَ وَالتَّنْثِيَةَ لِلِإِشْعَارِ بِأَنَّهُمَا فِيمَا يَلْزَمُ فِيهِ تَنْثِيَتُهُ لَا عَلَى مَا تَوَهَّمُ بِيونس أَنَّهُ وَاحِدٌ." (٣٩)

ثانياً: الإشعار والزيادة

ربط بعض اللغويين بين الإشعار والزيادة بمعنى ما من المعاني، ومن هذه المعاني:

• الإشعار بالعجمة:

أشار اللغويون إلى أنّ الزيادة تأتي للإشعار بعجمة اللفظ، وحُمل على ذلك زيادة ما يُسمّى بهاء العجمة، "وربما سمّوها هاءَ الإشعارِ بالعجمة. وهي هاءٌ زائدةٌ تدخلُها العربُ فيجمع اللفظَ المعرّبَ للدلالةِ على أنّ الواحدَ أعجميٌّ معرّبٌ، كجمعهم الجوربَ على جَوَارِيَةٍ" (٤٠).

ومن أمثلة ذلك زيادة الهاء في كلمة "الموازجة" للإشعار بالعجمة، قال سيبويه: وزعم الخليل أنّ أكثر ما وجدوه في كلامهم مُكسراً بالهاء، قال: وربما قالوا: مَوَازِجُ كَالْكِيَالِجِ" (٤١)، وقال ابن سيده: "المَوَازِجُ - الحُفُّ فَارِسِيٌّ معرّبٌ، قال سيبويه، هو بالفارسيّة مُوزّه، والجمع: مَوَازِجَةٌ. ألحقوا الهاءَ إشعاراً بالعجمة كالصوّالِجَةِ" (٤٢).

فهناك صيغتان مثبتتان هما: (موازج) و(موازجة)، إلا أنّ الصيغة الثانية التي زيدت فيها الهاء هي الصيغة البديلة، وقد جاءت الزيادة للإشعار بالعجمة، ويمكن توضيح هذا التحول بالآتي:

مَوَازِجُ < mawāziġ mawāziġah موازجة

وهذا ما حدث أيضاً في حديثهم عن الجمع عن عجمية (الأوية): "وَالْأَلْوَةُ الْعَلْوَةُ وَالسَّبَقَةُ، وَالْأَلْوَةُ وَالْأَلْوَةُ: الْعُودُ الَّذِي يُتَبَخَّرُ بِهِ فَارِسِيٌّ، وَالْجَمِيعُ أَلْوِيَةٌ دَخَلَتْ فِيهَا هَاءُ الْإِشْعَارِ بِالْعُجْمَةِ" (٤٣).

فهناك صيغتان مثبتتان هما: (الأوي) و(الأويّة)، إلا أنّ الصيغة الثانية التي زيدت فيها الهاء هي الصيغة البديلة، وقد جاءت الزيادة للإشعار بالعجمة. ويمكن توضيح هذا التحوّل بالآتي:

الأويّ < alāwiyy > الأويّة > alāwiyyah >

• الإشعار بالإلحاق:

من المسائل المتعلقة بالزيادة التي حُمِلت على الإشعار مسألة الإلحاق، وما الإلحاق في أصله إلا "زيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به؛ لضرب من التوسع في اللغة"^(٤٤)، ومن الأمثلة التي ساقها اللغويون:

- شملل:

لفظ "شملل" مما يمكن عدّه من هذا الباب، قال الجوهري: "أظهُرُوا التَّضْعِيفَ إِشْعَارًا بِالْحَاقِهِ"^(٤٥). فإظهار التضعيف في بنية (شملل) كان للإشعار بالإلحاق، قال سيبويه: "وإذا ضاعفت اللام وكان فعلاً ملحقاً ببنات الأربعة لم تُدْغَمْ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا أَرَدْتَ أَنْ تَضَاعَفَ لِتَلْحَقَهُ بِمَا زِدْتَ بِدَحْرَجٍ وَجَدَلْتَ. وَذَلِكَ قَوْلُكَ: جَلِبَبُهُ فَهُوَ مَجْلِبِبٌ، وَتَجَلِبَبٌ وَيَتَجَلِبِبُ، أَجْرِبَتُهُ مَجْرَى تَدَحْرَجٍ وَيَتَدَحْرَجُ فِي الزَّنَةِ، كَمَا أَجْرِبْتَ فَعَلْتَ عَلَى زَنَةِ دَحْرَجٍ"^(٤٦).

وقد اقتضت زيادة المقطع الصوتي الملحق الجديد في آخر بنية الكلمة إعادة الترتيب المقطعي على النحو الآتي: شمل Sa/mi/la < شملل Sam/la/la

• الإشعار بالتأنيث:

ويقصد بذلك تلك البنى التي ألحقت بها علامة التأنيث؛ للإشعار بتأنيثها، ومن الأمثلة على ذلك:

- الجراد والجرادة:

ألحقت تاء التأنيث ببنية (جراد) إشعاراً بالتأنيث: "الْجَرَادُ الذَّكَرُ،

والجرادة. الأنثى، ومن كلامهم: رأيت جرّاداً على جرّادةٍ. كقولهم: رأيت نعاماً على نعام. قال الفارسيّ: وذلك موضوعٌ على ما يُحافظون عليه ويتركون غيره الغالب إليه من إلزام المؤنث العلامة، المُشعرة بالتأنيث" ^(٤٧)، وقال الفراء: " وربما فعلوا عند موضع الحاجة ، فجعلوا الأنثى مفردة بالهاء وجعلوا الذكر مفرداً بطرح الهاء فيكون الذكر على لفظ الجمع، من ذلك (رأيت نعاماً أقرع)، و(رأيت حماماً ذكراً)، ويقولون: (رأيت جرّاداً على جرّادةٍ)، وحماماً على حمامةٍ. يريدون ذكراً على أنثى. " ^(٤٨).

ف نجد في الواقع الاستعمالي اللغوي، هناك صيغتان مستعملتان اختياريّتان هما: (جراد وجرادة) في حالة التذكير والتأنيث. إلا أنّ زيادة علامة التأنيث كانت للإشعار بالفرق بين المذكر والمؤنث.

- الحافر والحافرة:

ومما أثر فيه الإشعار بالزيادة في بنى التذكير والتأنيث، إلحاق علامة التأنيث في (كلمة الحافرة) فيما جاء في قولهم: "النقد عند الحافرة والحافر". ومنّ قال: (عند الحافرة) فإنّه لمّا جعلَ الحافرَ في معنَى الدابةِ نَفْسِها، وكثُر استعماله من غير ذكْر الذاتُ أُلحِقَتْ به علامةُ التأنيثِ إشعاراً بتسميةِ الذاتِ بها" ^(٤٩). وقال الفراء: "وسألت عنه بعض العرب، فقال: النقد عند الحافر، يريد عند حافر الفرس، وكأنّ هذا المثل جرى في الخيل، وقال بعضهم: الحافرة: الأرض التي تُحَفَّر فيها القبور، فسماها الحافرة، والمعنى المحفورة، كما قيل ماء دافق، يريد مدفوق" ^(٥٠).

فهناك صيغتان مستعملتان اختياريّتان هما: "الحافر والحافرة". إلا أنّ علماء اللغة فرّقوا بين معنى كل صيغة؛ فكانت زيادة علامة التأنيث للإشعار بتسمية الذات في هذه الكلمة.

• الإشعار بالمبالغة:

ومن المعاني التي يسعى الإشعار إلى توضيحها المبالغة، ومن البنى التي ذكرها اللغويون بالاعتماد على ذلك:

- فاروق وفاروقة:

تأتي زيادة هاء التأنيث؛ للإشعار بالمبالغة، فقال الزبيدي: "رَجُلٌ فَرِقٌ، كَكَتِفٍ، وَنُدْسٍ، وَصَبُورٍ، وَمَلُولَةٍ، وَفَرُوجٍ، وَفَارُوقٍ، وَفَارُوقَةَ: فَرِجٌ شَدِيدُ الْفَرَجِ، الْهَاءُ فِي كُلِّ ذَلِكَ لَيْسَتْ لِتَأْنِيثِ الْمَوْصُوفِ بِمَا هِيَ فِيهِ، إِنَّمَا هِيَ إِشْعَارٌ بِمَا أُرِيدَ مِنْ تَأْنِيثِ الْغَايَةِ وَالْمُبَالَغَةِ. أَوْ رَجُلٌ فَرِقٌ، كَ(نُدْسٍ) إِذَا كَانَ الْفَرَقُ مِنْهُ جِبِلَّةً وَطَبْعًا. وَرَجُلٌ فَرِقٌ، كَكَتِفٍ: إِذَا فَرَجَ مِنَ الشَّيْءِ. وَقَالَ ابْنُ بَرِّي: شَاهِدُ رَجُلٍ فَرُوقَةً لِلْكَثِيرِ الْفَرَجِ"^(٥١).

وذكر ابنُ جنى دلالة هذه الزيادة التي وقعت للإشعار بالمبالغة قائلاً: "وذلك أنَّ الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام السامع أنَّ هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية فجعل تأنيث الصفة أمارة لما أُريد من تأنيث الغاية والمبالغة سواء كان الموصوف بتلك الصفة مذكراً أم مؤنثاً"^(٥٢).

فهناك صيغتان اختياريتان (فاروق، فاروقة)؛ إلا أنَّ الصيغة الثانية زِيدت عليها علامة التأنيث للإشعار بمعنى جديد وهو المبالغة.

• زيادة الأصوات على بنية الكلمة:

إنَّ من المعاني التي يسهم الإشعار بتوضيح أصلها توضيح الزيادة على المبنى، ومن أمثلة ذلك البنية (منوفية)، فمما حُمِلَ على الإشعار بالزيادة زيادة الميم في كلمة (منوف)، عند من يرى أنَّ أصلها (ناف)، أمَّا من رأى أنَّ أصلها

(منف) فرفض أن تكون هناك زيادة على الأصل.

وهنا يتبين لنا أنّ هناك صيغتين لأصل هذه الكلمة هما (ناف) و(منف)، حيث إنّ عدّ الميم زائدة للإشعار بالأصل (ناف) صيغة بديلة للأصل عند من يرى حتمية وجود الميم في الأصل (منف)، ويعد القول بزيادتها ليس من لغة العرب: "م ن ف ومَنُوف كصَبُورٍ، هذا موضع ذِكْرُها، وذِكْرُها إِيّاهَا في ناف، وإشعارُهُ بزيادَةِ المِيمِ يَحْتَاجُ إلى دَلِيلٍ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الأَصْلِ، وَلَعَلَّهَا لَيْسَتْ من لُغَةِ العَرَبِ" (٥٣)

وقياساً على هذا؛ فإننا لو تتبعنا توجيه سيبويه لوجود الميم في كلمة (منبج)، لوجدناه أكثر تماشياً مع الواقع اللغوي من توجيه أصحاب المعاجم السابق الذكر لكلمة (منوف)، فقال: "ومنبج الميم بمنزلة الألف؛ لأنها إنما كثرت مزيدةً أولاً، فموضع زيادتها كموضع الألف، وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولاً في الاسم والصفة، فلما كانت تلحق كما تلحق، وتكثر ككثرتها ألحقت بها" (٥٤).

وبعد استعراض دور الإشعار في تفسير اللواحق الصرفية المزيدة على بنى الكلمات يتبين لنا أنّ تحليلات الصرفيين العرب في هذا الباب تُنبئ عن دقتهم في التعامل مع الصيغ المتعددة للأبنية انطلاقاً من واقع استعمال مفردات اللغة ووظائفها اللغوية التي اكتسبتها من الزيادة المُشعرة بالمعاني الجديدة للصيغ.

ثالثاً: الإشعار ومسائل القلب والحذف:

• الإشعار بالقلب (قلب الواو ياء):

- يوجل - يبجل

حدث القلب في هذه البنية بقلب الواو ياء، فقال سيبويه: "يبجل، كأنه لما كره الياء مع الواو كسر الياء ليقرب الواو ياءً، لأنّه قد علم أنّ الواو الساكنة

إذا كانت قبلها كسرة صارت ياءً، ولم تكن عنده الواو التي تُقلب مع الياء حيث كانت الياء التي قبلها متحركة، فأرادوا أن يقلبوها إلى هذا الحدّ، وكره أن يقلبها على ذلك الوجه الآخر.^(٥٥)

يُوَجِّلُ < ياجِلُ yaw ġ ilu yā ġ ilu

ويظهر أثر الإشعار في بنية الأفعال المعتلة، ففي الفعل (وجل) حدث قلب، يقول ابن منظور: "وَجَلَّ يَاجِلٌ وَيَجِلُّ، أَبَدَلُوا الْوَاوَ أَلْفًا كَرَاهِيَةَ الْوَاوِ مَعَ الْيَاءِ، وَقَلَّبُوهَا فِي بِيَجِلُّ يَاءً لِقُرْبِهَا مِنَ الْيَاءِ، وَكَسَرُوا الْيَاءَ إِشْعَارًا بِوَجِلِّ".^(٥٦)

وقد عزيت هذه اللغة لبني أسد، قال الجوهري: "وهم لا يكسرون الياء في يعلم؛ لاستثقالهم الكسر على الياء، وإنّما يكسرون في ييجل؛ لتقوى إحدى الياءين بالأخرى ... وقال ابن بري: إنّما كُسِرَتِ الياء من ييجل؛ ليكون قلب الواو ياء بوجه صحيح"^(٥٧)

ومنهم من وصفها باللغة الشاذة "وقلبوها في ييجل ياء لقربها من الياء وكسروا الياء إشعاراً بوجل وهو شاذ"^(٥٨)، ومنهم من وصفها بالنادرة: "وجل يوجّل على الأصل والقياس وياجل أبدلوا كراهية الواو مع الياء، وييجل نادر قلبوا الواو ياء لقربها من الياء وكسروا الياء إشعاراً بوجل".^(٥٩)

ويمكن تفسير ما حصل للفعل (يوجل)، وما شاكله بالتحليل الصوتي التالي الذي يبيّن هذه العملية:

يُوَجِّلُ yawgilu < يُوَجِّلُ yogilu < ياجِلُ yāgilu

الأصل < الإمالة الواوية < مرحلة الفتح الخالص

ومن خلال الخطوات السابقة فسّر تحوّل الواو إلى ألف من منطلقين: أنّ الأصل في يوجل هو (يُوَجِّلُ) فوقعت الواو بين فتحتين، فانقلبت فتحة طويلة، أو أنّ الواو سقطت فالتقت فتحتان قصيرتان، فشكلتا فتحة طويلة، وهي صورة الـ (ألف) التي تظهر في ياجل.^(٦٠)

- العلواء - العلياء:

ومما كان للإشعار أثرٌ في تحوّل بنيته عن طريق قلب الواو ياء كلمة (العلياء) من قول الشاعر^(٦١):

ألا يا بيتُ بالعلياء بيتُ ولولا حُبُّ أهلك ما أتيتُ

قال أبو علي: "قلبت فيه الواو ياءً للإشعار بالنقلِ إلى الاسمِ عن الصفة، وليسَ هذا بمطردٍ كاطراد قلب الياءِ واواً في فعلَى المقصورةِ كَنَفَوَى وشَرَوَى".^(٦٢)

فالأصل أن يقال: "العلواء"، ولكن "قلبوا الواو ياءً لما استعملوها استعمال الأسماء؛ ليفرقوا بين الاسم والصفة، ألا تراهم صحّوا، وقالوا: "العلياء" والأصل العلواء؛ لأنه من الواو، ألا ترى أنك تقول: "عشواء" و "قنواء" و "سفواء" فإن كانت من الياء فُلَّتْها بالياء، مثل: "ضميَاء" و "عميَاء" تَرُدُّ إلى الواو ما كانت أصله، وإلى الياء ما كانت أصله.^(٦٣) ويمكن توضيح هذا التحوّل بالآتي: العلواء <al<alwā> العلياء <al<alyā>

وهنا نرى ظهور صيغتين: صيغة تُحمَل على الأصل (العلواء)، وصيغة بديلة، وهي (العلياء) تُحمَل على القلب الذي حصل بغرض الإشعار بتفريق الاسم عن الصفة.

- ثيرة - ثورة:

ويتجلّى أثر الإشعار فيما يتعلّق بالإعلال ومسائله أيضاً في بنية كلمة: (ثيرة): جمع ثور، "الثور - يقع على المذكر ويُقال في جمعه ثيرة وثورة وثيرانٌ وأثوار وثيرانٌ وثيرةٌ صحّت الياء فيها للإشعار بأنها مقصورةٌ عن ثياره"، فقد أُعلت ولم تلحقها الألف.^(٦٤)

وقد جاء في تفسير إعلال واوه ثلاثة أقوال:

أولها: قول سيبويه الذي حمّله على الشذوذ، فقال: "وقد قالوا ثورةٌ وثيرةٌ، قلبوها

حيث كانت بعد كسرة، واستنقلوا كما استنقلوا أن تثبت في ديم. وهذا ليس بمطرد. يعني ثيرة^(٦٥).

ثانيها: قول المبرد الذي رأى أنهم أعلوه؛ ليفصلوا بذلك بين الثور من الحيوان وبين الثور، وهو القطعة من الأقط؛ لأنهم لا يقولون فيه إلا ثيرة بالتصحيح لا غير.^(٦٦)

وثالثها: قول ابن السراج الذي رأى أن سبب إعلال ثيرة؛ لأنها منقوصة من ثيارة، فتركوا الإعلال في العين أمانة لما نووه من الألف، كما جعلوا تصحيح نحو اجتوروا، واعتنوا، دليلاً على أنه في معنى ما لا بد من صحته وهو تجاوروا، وتعاونوا. وقد قالوا أيضاً: ثيرة.^(٦٧)

فهناك صيغتان مثبتتان (ثورة) و(ثيرة)، وتشتك (ثورة) في الوزن مع (ثيرة) والذي حدث فيها كان في الأصل عملية تركيبية سياقية، إذ تشكل فيها وضع التقاء شبه الحركة (الواو) مع الحركة (فتحة الواو) (ثورة)؛ فقامت اللغة بالتخلص من الواو، فالتقت الكسرة التي تسبقها مع الفتحة التي تليها مما دفع إلى انزلاق الياء لتفصل بينهما، فصارت الكلمة (ثيرة)، إلا أن صيغة ثيرة التي صحت الياء فيها للإشعار، فأصبحت هي الصيغة البديلة، ويمكن توضيح هذا التحول بالآتي:

ثورة < tiwaratun ثيرة tiyaratun

• القلب المكاني:

- ياس - أيس:

ومما يتعلّق بأثر الإشعار في مسائل الإعلال والتصحيح للفعل (أيس)، فقد رأى سيبويه، وأبو علي الفارسي، وابن جني وغيرهم من اللغويين أنه مقلوب من يئس^(٦٨)، فكما صحت فاء يئست صححوا عين أيست إشعاراً بالقلب عنها وأن عينها فاء يئست. وتلك لا تعتل فأيست على هذا عقلت^(٦٩).

وقد قرأ ابن كثير في رواية البزي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا اسْتِئْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ (سورة يوسف، آية: ٨٠)، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتِئْأَسَ الرَّسُولُ﴾ [سورة يوسف، آية: ١١٠] بغير همز وتقديم الألف والأصل الهمز؛ لأنه من اليأس. والعرب تقول: يئست وأيست لغتان. فمن قال استائس بغير همز، فهي على لغة من يقول أيست نقل العين إلى موضع الفاء، فصار استعفل استئيس، ثم خفت الهمزة فصارت ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها، فصارت استائيس وهو من الأياس. (٧٠)

فهناك صيغتان اختيرتان للفعل هما: (يئس وأيس)، فالصيغة الثانية صيغة مقلوبة عن الأولى، وقد صحّت عينها للإشعار بالقلب الذي حصل.

ويمكن توضيح هذا التحوّل بالآتي: يئس < ya>isa أيس >ayisa

فالتحوّل من صيغة إلى صيغة أمرٌ يتماشى والطبيعة الاستعمالية للصيغ، وبذلك كانت قواعد التحويل تبيّن الكيفية التي يتم الانتقال بها من المستوى المجرد للبنية العميقة إلى مستوى آخر، وهو الشكل النهائي في البنية السطحية، وهذا ما يفسّر تنوّع البنى السطحية وتعددتها قياساً إلى العدد المحدّد للبنى العميقة. (٧١)

• الإشعار بالحذف:

- أخت ونحوها:

وكان للإشعار دورٌ في بيان أصل بنية كلمتي (أخت و بنت)، إذ رأى بعض اللغويين^(٧٢) أن التاء فيهما بدل من اللام المحذوفة: "أمّا أخت و بنت فتاء أخت مبدلة من واو كطاء تراث وتخمة...، وضمّوا أول الكلمة إشعاراً بالواو، وكسروها في بنت إشعاراً بالياء؛ لأنها من بنيت وقالوا في تأنيث ابن: ابنة و بنت، ولم يقولوا في تأنيث أخ إلا أخت"^(٧٣).

فاللغة في بعض الحالات تصطنع طرائق معينة للاحتفاظ بثلاثية

الأصول ذات المقطعين، ولو بصفة ظاهرة كما في (عِدَة وثَقَة) و كما في الأسماء الستة العربيَّة" (٧٤).

أخو < أخت < أختان

>ahū >uht >uhtān

وبعض المحدثين يرون أن التاء للتأنيث وليست عوضاً، مراعاة للاستعمال الموروث من اللغات السامية. (٧٥)

فالصيغة الأصلية من أخت: أَخَوَ >uhawa > تعرّضت للإعلال بال حذف فسقطت (الحركة المزدوجة aw)، ثم أضيفت التاء عوضاً عن المحذوف، ووضعت الضمة للإشعار بحذف الواو (أُخت >uht).
- صِلَّة:

ومما أثر الإشعار فيه من الكلمات المتعلقة بمسائل الإعلال ضم مصدر الفعل المثال الواوي نحو: صِلَّةً (بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ)، فَيَجْعَلُونَ الضَّمَّةَ مُشْعِرَةً بِأَنَّ الْمَحْذُوفَ إِنَّمَا هِيَ الْفَاءُ الَّتِي هِيَ الْوَاوُ (٧٦).

تشكل مزدوج حركي صاعد مرفوض (wi) في (وِصْلَةٌ wiṣlatun)، وقد عمدت اللغة إلى حذف شبه الحركة المزدوجة، وعوضت عنها بالتاء في آخرها.

كما نلاحظ هنا وجود صيغتين بديلتين اختياريتين هما: (الصِّلَّة silatun - بكسر الصاد- والصِّلَّة sulatun - بضم الصاد)، وقد دخلت الضمة في بنية الكلمة مُشْعِرَةً بِأَنَّ الْمَحْذُوفَ فَاءُ الْكَلِمَةِ الَّتِي هِيَ الْوَاوُ. ويمكن توضيح هذا التحول بالآتي:

silatun صِلَّة
wiṣlatun وِصْلَةٌ
sulatun الصِّلَّة

- قَوْد_ قَاد:

ومما يحمل على أثر الإشعار في بنية الكلمة وما يدور في فلك الإعلال والتصحيح، تلكم الكلمات التي صُحِّحت فيها العين ك (قَوْد وَعَيْن وخَوْنَة وحوَكَة).

ولكل من هذه الألفاظ صيغتان مثبتتان، فمثلاً (قود) و(قاد) بالإعلال وبالتصحيح وقد عدّ سيبويه ذلك من الشذوذ قال: "فقد ترك الإعلال شذوذاً في الكلمات (قَوْد، وِرْوَع، وِحْوَل)، فهذه ألفاظ تحركت فيها الواو وسبقت بفتحة ولم تبدل الواو فيها ألفاً^(٧٧). وقد صحَّحو العين المفتوحة تنبيهاً على الأصل المتروك فيما جرى على القياس ك "مَال، وقَادَة، وإشعاراً بأنَّ الفتحة إنّما أعل ما هي فيه حملاً على المكسور والمضموم^(٧٨).

وعليه، فإنَّ الفعل (قَوْد) ذو صورتين: الأولى: الصورة الأصلية التي ظلت ثابتة على مرحلة الصحة (قَوْد _ qawada).

وأما الثانية، فهي الصورة التي جرت عليها سنن الإعلال، من مرحلة التسكين إلى مرحلة الإمالة إلى مرحلة الفتح الخالص (قَاد _ qāda).

ويمكن توضيح هذا التحوُّل بالآتي:

قَوْد qawada < قَاد qāda

الخاتمة

تغيّت الدّراسة تناول ظاهرة تأويلية اتخذها اللغويون وسيلة لرأب الصدع بين بنية الكلمة العربيّة الأصلية والبنية المتولدة عنها سواء أكانت بنية بديلة أم بنية اختيارية بمراعاة تغييرات صرفية أو صوتية، ووصلت في منتهاها إلى جملة من النتائج أهمها:

أولاً: الإشعار المختصّ بالبنية إعلام بتغيير طراً على بنية الكلمة باستبدال أو حذف أو زيادة أو نقل أو تقديم أو تأخير، ويبدو أنّ التعليل بالإشعار شاع لدى اللغويين العرب، وكان ينطلق من منطلقاتٍ تراعي الجوانب المعيارية والاستعماليّة على السواء؛ فكان استعمالهم للإشعار يسير وفق أسسٍ

واضحة المعالم تراقب التحولات وتصفها وتفسرها، لذلك ظهرت مجموعة من المنطلقات المعرفية التي أسهمت في تحديد معالم دور الإشعار في تفسير بنية الكلمة، ومنها: البحث عن الأصول، وتفسير التحولات الصوتية، ومراعاة المعنى.

ثانياً: يمكن تفسير ما حدث في بعض صيغ الجموع التي حُمِلت على الإشعار وفق قوانين المماثلة الصوتية، كما حصل في الجمع في صيغة (أرضون)، فاللغة ارتأت قبول صيغتين (أرضون) بسكون الراء، و(أرضون) بفتحها، إلا أن الصيغة الثانية صيغة بديلة عن الصيغة الأولى، وكان الفتح للإشعار بالتغيير الذي طرأ على صيغة الجمع.

ثالثاً: يمكن تفسير ما حدث في بعض صيغ الجموع التي حُمِلت على الإشعار وفق قوانين الصوتية المخالفة الصوتية، وهذا ما أثبتته الدراسة في تحليلها الصوتي للجمع (ظُبُون) و (ظُبُون).

رابعاً: نستطيع أن نفسر ما حدث في بعض صيغ الجموع التي حُمِلت على الإشعار وفق قوانين الفونيمات فوق التركيبية (النبر)، فاللغة في واقعها التداولي قبلت الصيغتين: (سَنِين) و(سِنِين)، إلا أن الصيغة الثانية صيغة بديلة، وكان الكسر في هذه الصيغة؛ للإشعار بالتغيير الذي حصل.

خامساً: يكشف لنا قانون الصيغ البديلة أن هناك صيغتين لبعض الكلمات التي حُمِلت على الإشعار: **الصيغة الأولى**: صيغة مفترضة تراعي الأصل - وهي غير موجودة في التداول الاستعمالي - وإنما هي صيغة تسير على النسق الافتراضي المعياري، و**الصيغة الأخرى**: صيغة متداولة تسير في طرائقها الاستعمالية، وقد فسّر القدماء كسر الكاف في (كِلَا) على أساس الإشعار بالتثنية كما ظهر سابقاً.

سادساً: يكشف لنا قانون الصيغ البديلة أن هناك صيغتين مثبتتين في الكلمات التي زادت فيها الهاء للإشعار بالعجمة، إلا أن الصيغة الثانية هي الصيغة البديلة.

سابعاً: يمكن تفسير إظهار التضعيف في بنية الكلمات المزيدة للإشعار بالإلحاق في ضوء نظام المقاطع الصوتية، وقد اقتضت زيادة المقطع

الصوتي الملحق الجديد في آخر بنية الكلمة إعادة الترتيب المقطعي للكلمة على نحو ما وجدناه في الزيادة في الفعل (شمل).

ثامناً: تُبنى عملية تفسير اللواحق الصرفية المزيدة على بنى بعض الكلمات التي كانت للإشعار بالفرق بين المذكر والمؤنث، أو للإشعار بمعنى جديد وهو المبالغة لدى الصرفيين العرب عن دقتهم في التعامل مع الصيغ البديلة للأبنية انطلاقاً من واقع استعمال مفردات اللغة ووظائفها اللغوية التي اكتسبتها من الزيادة المُشعرة بالمعاني الجديدة للصيغ.

تاسعاً: يمكن تفسير عمليات الحذف في بعض الكلمات التي حملت على الإشعار ببناء على قانون التخلص من الحركات المزدوجة، وهذا ما نجده في تفسير التحول الذي طرأ على (الصِّلَة silatun - بكسر الصاد - والصِّلَة sulatun - بضم الصاد).

الهوامش:

- (١) منها: الإيضاح في علل النحو للزجاجي (ت 377هـ)، وعلل النحو لابن الوراق (ت 381هـ)، علل التنثية لابن جني، اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (ت 616هـ)، و النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها (لمانز المبارك، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدامى والمحدثين لحسن الملح... (٢) الأزهرى، أبو منصور محمّد بن أحمد بن الأزهرى، (ت ٣٧٠هـ/٩٨٠م)، تهذيب اللغة، ٨، ج، تحقيق: محمّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت، ٢٠٠١م، ج١، ص٢٦٦.
- (٣) الأحمّد نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول، دستور العلماء جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ج٤، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية - لبنان، بيروت، ط٢، ٢٠٠٠م، ج١، ص٨٦.
- (٤) ينظر: القيسي، مكي بن أبي طالب، (ت٤٣٧هـ/١٠٤٥م)، العمدة في غريب القرآن، شرح وتعليق: يوسف عبدالرحيم المرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨١م، ص١١٧. وابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم، (ت٧١١هـ/١٣١١م)، لسان العرب، ١٨، ج، دار صادر، بيروت، ط٣، ٢٠٠٤م، ج٨، ص٩١.
- (٥) ينظر: الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، (ت ١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق : عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٨م، ص١٢١.
- (٦) السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ/١٥٠٥م)، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ١٩٨٩م، ص٢٣٦.
- (٧) ينظر: عبابنة، يحيى، الصرف العربي التحليلي (نظرات معاصرة)، دار الكتاب الثقافي، ط١، إربد، ٢٠١٦، ص٣٣.
- (٨) وينظر مقالة يحيى عبابنة: بعنوان الصيغ الاختيارية في التراث على الرابط الآتي على الشبكة: http://www.alwan-group.com/print_art.php?pid=746

- (٩) فندريس، اللُّغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمّد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، (د.ت)، ص١٥٨.
- (١٠) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (ت٤٥٨هـ/١٠٦٥م)، **المحكم والمحيط الأعظم**، ١١ج، تحقيق: عبدالحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٢٠٠٠م، ج٨، ص٤٩٧.
- (١١) ينظر رأي الخليل عند: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت١٨٠هـ/٩٦٦م)، **الكتاب**، ٥ج، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، ط١، بيروت، ج٣، ص٤٣٢. وينظر: ابن السراج، أبو بكر محمّد بن سهل، (ت٣١٦هـ/٩٢٩م)، **الأصول في النحو**، ٣ج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م، ج٣، ص٤٥. وينظر: ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، ج٨، ص٤٩٧.
- (١٢) ينظر: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي (ت٤٥٨هـ/١٠٦٥م)، **المخصّص**، ٥ج، قدم له: خليل إبراهيم جفال، طبعة دار إحياء التراث، ط١، بيروت، ١٩٩٦م، ج٣، ص٤٢٧.
- (١٣) ينظر: السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (ت٥٨١هـ/١١٨٥م)، **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي محمّد معوض، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٢م، ص٢٠٠.
- (١٤) ينظر: أبو حيان الأندلسي، محمّد بن يوسف (ت٧٤٥هـ/١٣٤٤م)، **تفسير البحر المحيط**، ٨ج، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي محمّد معوض، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٣م، ج٨، ص٣٨١.
- (١٥) الأسترابادي، رضي الدين محمّد بن الحسن، (ت٦٨٦هـ/١٢٨٧م)، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمّد نور الحسن، ومحمّد الزفراف، محمّد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج١، ص٣٩٨.
- (١٦) السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت٩١١هـ/١٥٠٥م)، **الإقتراح في أصول النحو**، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ١٩٨٩م، ص٢٣٦.

- (١٧) الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، المطبعة العربية، ط٣، تونس، ١٩٩٢م، ص٢٠.
- (١٨) ابن سيده: المخصص ج١، ص٩١.
- (١٩) الأسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت٦٨٦هـ/١٢٨٧م)، شرح الرضي على الكافية، ٤ج، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قارونس بنغازي، ط٢، ليبيا، ١٩٩٨م، ج٣، ص٣٧٢.
- (٢٠) ينظر: الأنباري، كمال الدين أبو بركات، (ت٥٧٧هـ/١١٨١م)، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢ج، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ج١، ص٤٣. وابن سيده، المخصص، ج، ص١٣٢.
- (٢١) باكزة رفيق حلمي، صيغ الجموع في اللغة العربية مع بعض المقارنات السامية، بغداد: جامعة بغداد، 1972م، ص١٨٠-١٨١.
- (٢٢) ينظر: ابن سيده، المخصص، ج٢، ص١٤، والمقصود بأبي علي هنا القيسي لا الفارسي. ينظر: القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (ت ٥٦٧هـ / ١١٧١م) إيضاح شواهد الإيضاح، ٢ج، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م، ج٢، ص٨٠٧.
- (٢٣) كعب بن مالك، (ت ٦٦٩هـ/١٢٦٩م)، ديوانه، تحقيق: سامي مكي العاني، مكتبة دار النهضة، ط١، بغداد، ١٩٦٦م، ص٢٧٦.
- (٢٤) الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات القرآنية، ١١ج، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط١، دمشق، ٢٠٠٢م، ج١، ص١٨٧. وينظر: أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ج٢، ص٤٥٤.
- (٢٥) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (ت٧٥٦هـ/١٣٥٥م)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٧ج، تحقيق علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، لبنان، ج٢، ص٢٢٩.
- (٢٦) ينظر: ابن سيده، المخصص، ج١، ص٤.

- (٢٧) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، (٣٩٢هـ/١٠٠١م)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هندأوي، دار القلم، ط١، دمشق، ١٩٨٥م، ج٢، ص٦١٦.
- (٢٨) الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، (٥١٦هـ/١١٢٢م)، **درة الغواص في أوهام الخواص**، تحقيق: عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٨٨م، ص٦٠.
- (٢٩) الشايب، فوزي، **أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة العربية**، عالم الكتب الحديث، ط١، إربد، ٢٠٠٤م، ص١٧٦.
- (٣٠) ينظر: السابق، ص١٧٦.
- (٣١) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٦٤٨-٦٤٩.
- (٣٢) ينظر: السابق، ج٣، ص٦٤٩.
- (٣٣) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج٣، ص٢٧.
- (٣٤) ينظر: ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، ج٦، ص٢٥١؛ وابن منظور: **لسان العرب**، ج٧، ص٢١١.
- (٣٥) ينظر: السهيلي، **نتائج الفكر في النحو**، ص٢٢٢.
- (٣٦) ينظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج٢، ص١٤٢.
- (٣٧) الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت ٩٠٠هـ/١٤٩٤م)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج٤، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٨م، ج٣، ص٧٦-٧٧.
- (٣٨) السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٨٥هـ/٩٩٥م)، **شرح أبيات سيبويه**، ج٢، تحقيق محمد علي الريح وطه عبدالرؤف سعد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٧٤م، ج١، ص٢٥١.
- (٣٩) ينظر: ابن سيده، **المختص**، ج٤، ص١٥٦.
- (٤٠) ينظر: الجبالي: حمدي، **دور هاء التانيث في الجمع "قراءة في لسان العرب"**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث - العلوم الإنسانية - المجلد ١٨، الإصدار ٢، ٢٠٠٤م.

- (٤١) عرض سيبويه هذا في باب ما كان من الأعجمية على أربعة أحرف وقد أعرب فكسرتة على مثال مفاعل : ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٦٢٠، وابن سيده، المخصص، ج١، ص٤١٠.
- (٤٢) ينظر: ابن سيده، المخصص، ج١، ص٤١٠.
- (٤٣) ينظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج١٠، ص٤٤٨.
- (٤٤) ينظر: ابن جنبي، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ/١٠٠١م)، المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني)، ٣ ج، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله الأمين، دار إحياء التراث، ط١، بيروت، ١٩٥٤م، ج١، ص٣٤؛ وابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الجباني، (ت٦٧٢هـ/١٢٧٣م)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٧٦م، ص٢٩٨؛ والحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، ط١، بغداد، ١٩٦٥م، ص١١٢.
- (٤٥) شمل: أسرعَ وشَمَّر. ينظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ/١٠٠٢م)، الصحاح، ٧ ج، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٠م، ج٥، ص١٧٤٠.
- (٤٦) سيبويه: الكتاب، ج٤، ص٤٢٥.
- (٤٧) ينظر: الزبيدي: محمد بن محمد بن عبد الرزاق، (ت١٢٠٥هـ/١٧٩٠م)، تاج العروس من جواهر القاموس، ٤٠ ج، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ٢٠٠١م، ج٧، ص٤٩٥.
- (٤٨) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ/٨٢٢م)، المذكر والمؤنث، ١ ج، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار التراث العربي، القاهرة، ص٦١.
- (٤٩) وهذا من المثل: أي لا يزول حافرُه حتَّى يأخذَ ثَمَنَهُ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج٤، ص١٦٣. والزبيدي، تاج العروس، ج١١، ص٦٤.
- (٥٠) ينظر: الفراء، المذكر والمؤنث، ص٦١.
- (٥١) ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ج٢٦، ص٢٨٣.

- (٥٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ/١٠٠١م)، **الخصائص**، ج٣، تحقيق: عبد الحميد هندأوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م، ج٢، ص٧.
- (٥٣) منوف: **قزينة عظيمة مشهورة بمصر**. ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ج٢٤، ص٣٨٥.
- (٥٤) ينظر: **سبويه: الكتاب**، ج٤، ص٣٠٨.
- (٥٥) **سبويه، الكتاب**، ج٤، ص١١١-١١٢.
- (٥٦) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج١٥، ص١٥٩.
- (٥٧) ينظر: **الجوهري، الصحاح**، ج٥، ص١٨٤٠؛ وينظر: التلمساني، **محمّد بن العباس**، (ت ٨٧١هـ/١٤٦٦م)، **تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال**، تحقيق: **محمّد الناصيري**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧١م، ص٣١٣.
- (٥٨) **الجوهري، الصحاح**، ج٥، ص١٨٤٠.
- (٥٩) ينظر: السابق، ج٥، ص١٨٤٠؛ وابن منظور، **لسان العرب**، ج١٥، ص١٥٩.
- (٦٠) ينظر: **كناعنة، عبدالله**، **أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية**، وزارة الثقافة، ط١، عمان، ١٩٩٧م، ص٣٢.
- (٦١) **الشاهد من شواهد سبويه**، نسبه لعمر بن قنّاس. ينظر: **سبويه، الكتاب**، ج٢، ص٢٠١.
- (٦٢) ينظر: ابن قتيبة، **أبو محمّد عبدالله بن مسلم**، (٢٧٦هـ/٨٨٩م)، **أدب الكاتب/ الكتاب**، تحقيق **محمّد الدالي**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص٦٠١؛ **والثمانيني**، **أبو القاسم عمر بن ثابت**، (ت ٤٤٢هـ/١٠١١م)، **شرح التصريف**، تحقيق: **إبراهيم ابن سليمان البعيمي**، مكتبة الرشد، ط١، ١٩٩٩م، ص٥٣٨.
- (٦٣) ينظر: **ابن سيده، المخصص**، ج٥، ص٣٠.
- (٦٤) ينظر: **ابن سيده، المخصص**، ج٥، ص٧٧؛ وينظر: **فلّ، محمّد عبدو**، "التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً"، **مجمع اللغة العربية الأردني**، عمان، الأردن. ع ٥٩، ديسمبر ٢٠٠٠م. (ص ١٣٩-١٨٨).
- (٦٥) ينظر: **سبويه، الكتاب**، ج٤، ص٣٦١.

- (٦٦) ينظر: الميرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ/٨٩٨م)، **المقتضب**، ٤ ج، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، القاهرة، ١٩٩٤، ج١، ص٢٦٨؛ وابن جني، **الخصائص**، ج١، ص١١٢.
- (٦٧) ينظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج٣، ص٢٦٤؛ وابن جني، **الخصائص**، ج١، ص١١٢؛ وينظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن، (ت ٦٦٩هـ/١٢٧٠م)، **المتع الكبير في التصريف**، مكتبة لبنان، ط١، بيروت، ١٩٩٦م، ص٣٠٦.
- (٦٨) ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٤، ص٣٣٨؛ وابن جني، **الخصائص**، ج٣، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ج٢، ص٧٠-٧١؛ وابن سيده، **المخصص**، ج١، ص٢٨٣.
- (٦٩) ينظر: ابن سيده، **المخصص**، ج١، ص٢٨٣.
- (٧٠) ينظر: ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، (ت ٤٠٣هـ/١٠١٢م)، **حجة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت، ١٩٨٢م، ص٣٦٦.
- (٧١) ينظر: قنور، أحمد محمد، **مبادئ اللسانيات**، دار الفكر، ط١، دمشق، ١٩٩٩م، ص٢٦٢.
- (٧٢) ينظر: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، (ت ٣٨٤هـ/٩٩٤م)، **منازل الحروف**، تحقيق عرفان الدمشقي، المكتبة العصرية، ط١، بيروت، ٢٠٠٥م، ص٢١٠؛ وابن جني، **المنصف**، ص٨٦؛ والمالقي، أحمد بن عبد النور (ت ٧٠٢هـ/١٣٠٢م)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، دار القلم، ط٣، دمشق، ٢٠٠٢م، ص١٢٥.
- (٧٣) ينظر: السهيلي، **نتائج الفكر**، ص٧٩.
- (٧٤) ينظر: توفيق شاهين، **أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية**، القاهرة، ط١، دار التضامن، ١٩٨٠م، ص٧٠.
- (٧٥) ينظر: براجشتراسر، **التطور النحوي**، أخرجه وعلق عليه: رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٢م، ص٥١؛ وعبدالنواب، رمضان، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة ١٩٩٧م، ص٢٥٧؛ وعميرة، إسماعيل، **ظاهرة التأنيث في العربية بين اللغة العربية واللغات السامية**، دار حنين، ط٢، عمان، ١٩٩٣م، ص٧١ وما بعدها.

(٧٦) ابن منظور، لسان العرب، ج١٥، ص٢٢٤.

(٧٧) سيوييه، الكتاب، ج٤، ص٣٩٨.

(٧٨) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الجياني، (ت٦٧٢هـ/١٢٧٣م)، إيجاز

التعريف في علم التصريف، تحقيق: محمد المهدي عبدالحى، الجامعة الإسلامية،

ط١، المدينة المنورة، ٢٠٠٢م، ص١٧٦.

قائمة المصادر والمراجع

- الأحمّد نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول، دستور العلماء
جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ج٤، عرب عباراته الفارسية:
حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية لبنان، بيروت، الطبعة ١،
٢٠٠٠م.
- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهرى، (ت
٣٧٠هـ/٩٨٠م)، تهذيب اللغة، ٨، ج، تحقيق: محمد عوض مرعب،
دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت، ٢٠٠١م.
- الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت
٩٠٠هـ/٤٩٤م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٤، ج، دار
الكتب العلمية، ط ١، بيروت، ١٩٩٨م.
- الأنباري، كمال الدين أبو بركات، (ت ٥٧٧هـ/١١٨١م)، الإنصاف في
مسائل الخلاف، ٢، ج، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار
الفكر.
- باكرة رفيق حلمي، صيغ الجموع في اللغة العربية مع بعض المقارنات
السامية، بغداد: جامعة بغداد، 1972م.
- براجشتراسر، التطور النحوي، أخرجه وعلق عليه: رمضان عبد
التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٢م.
- التلمساني، محمد بن العباس، (ت ٨٧١هـ/٤٦٦م)، تحقيق المقال
وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال، تحقيق: محمد الناصيري، دار
الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧١م.

- توفيق شاهين، أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، القاهرة، ط١، دار التضامن، ١٩٨٠م.
- الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت، (ت ٤٤٤٢هـ/١٠١١م)، شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم ابن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط١، ١٩٩٩م.
- الجبالي: حمدي، دور هاء التأنيث في الجمع" قراءة في لسان العرب"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث - العلوم الإنسانية - المجلد ١٨، الإصدار ٢، ٢٠٠٤م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ/١٠٠١م)، المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني)، ٣ ج، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، دار إحياء التراث، ط١، بيروت، ١٩٥٤م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ/١٠٠١م)، الخصائص، ٣ ج، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ابن جني، الخصائص، ٣ ج، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، (٣٩٢هـ/١٠٠١م)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ط١، دمشق، ١٩٨٥م.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد (٣٩٣هـ/١٠٠٢م)، الصحاح، ٧ ج، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٠م.
- الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، ط١، بغداد، ١٩٦٥م.

- الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، (ت ٥١٦هـ/ ١٢٢م)، **درّة الغواص في أوهام الخواص**، تحقيق: عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٨٨م.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ/١٣٤٤م)، **تفسير البحر المحيط**، ٨ج، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٣م.
- الخطيب، عبد اللطيف، **معجم القراءات القرآنية**، ١١ج، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط١، دمشق، ٢٠٠٢م.
- الأسترباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت ٦٨٦هـ/١٢٨٧م)، **شرح الرضي على الكافية**، ٤ج، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ط٢، ليبيا، ١٩٩٨م.
- الأسترباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت ٦٨٦هـ/١٢٨٧م)، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الرّماني، أبو الحسن علي بن عيسى، (ت ٣٨٤هـ/٩٩٤م)، **منازل الحروف**، تحقيق عرفان الدمشقي، المكتبة العصرية، ط١، بيروت، ٢٠٠٥م.
- الزبيدي: محمد بن محمد بن عبد الرزاق، (ت ١٢٠٥هـ/١٧٩٠م)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ٤٠ج، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ٢٠٠١م.
- ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، (ت ٤٠٣هـ/١٠١٢م)، **حجة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت،

١٩٨٢م.

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت ٣١٦هـ/٩٢٩م)، الأصول في النحو، ٣، ج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٨م.

- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (ت ٧٥٦هـ/١٣٥٥م)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ٧، ج، تحقيق علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ٢، (د.ت).

- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١هـ/١١٨٥م)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط ١، بيروت، ١٩٩٢م.

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت ١٨٠هـ/٧٩٦م)، الكتاب، ٥، ج، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، ط ١، بيروت.

- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (ت ٤٥٨هـ/١٠٦٥م)، المحكم والمحيط الأعظم، ١١، ج، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط ١، بيروت، ٢٠٠٠م.

- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي (ت ٤٥٨هـ/١٠٦٥م)، المخصّص، ٥، ج، قدم له: خليل إبراهيم جفال، طبعة دار إحياء التراث، ط ١، بيروت، ١٩٩٦م.

- السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٨٥هـ/٩٩٥م)، شرح أبيات سيبويه، ٢، ج، تحقيق محمد علي الريح وطه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٧٤م.

- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ/١٥٠٥م)، الإقتراح في أصول النحو، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ١٩٨٩م.
- الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بنية الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، ط١، إريد، ٢٠٠٤م .
- الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، المطبعة العربية، ط٣، تونس، ١٩٩٢م.
- عابنة، يحيى، الصرف العربي التحليلي (نظرات معاصرة)، دار الكتاب الثقافي، ط١، إريد، ٢٠١٦م.
- عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة، ١٩٩٧م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، (ت ٦٦٩هـ/١٢٧٠م)، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط١، بيروت، ١٩٩٦م.
- عميرة، إسماعيل، ظاهرة التأنيث في العربية بين اللغة العربية واللغات السامية، دار حنين، ط٢، عمان، ١٩٩٣م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ/٨٢٢م)، المذكر والمؤنث، ج٢، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار التراث العربي، القاهرة.
- فلفل، محمّد عبّو، "التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً"، مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، الأردن. ع ٥٩، ديسمبر ٢٠٠٠م. (ص ١٣٩-١٨٨).
- فندريس، اللّغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمّد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، (د.ت).

- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (٢٧٦هـ/٨٨٩م)، أدب الكاتب/ الكتاب، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- قدور، أحمد محمد، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، ط١، دمشق، ١٩٩٩م.
- القيسي، مكي بن أبي طالب، (٤٣٧هـ/١٠٤٥م)، العمدة في غريب القرآن، شرح وتعليق: يوسف عبد الرحيم المرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨١م.
- القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (ت: ٥٦٧ هـ) إيضاح شواهد الإيضاح، ٢ج، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٧م.
- كعب بن مالك، (ت ٦٦٩هـ/١٠٦٩م)، ديوانه، تحقيق: سامي مكي العاني، مكتبة دار النهضة، ط١، بغداد، ١٩٦٦م.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، (ت ١٠٩٤هـ/ ١٦٨٣م) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٨م.
- كناعنة، عبد الله، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية، وزارة الثقافة، ط١، عمان، ١٩٩٧م.
- المالقي، أحمد بن عبد النور (ت ٧٠٢هـ/١٣٠٢م)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، دار القلم، ط٣، دمشق، ٢٠٠٢م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الجياني، (ت ٦٧٢هـ/١٢٧٣م)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٧٦م.

- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الجبائي، (ت ٦٧٢هـ/١٢٧٣م)،
إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي،
الجامعة الإسلامية، ط١، المدينة المنورة، ٢٠٠٢م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ/٨٩٨م)، المقتضب، ٤ ج،
تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط٣، القاهرة، ١٩٩٤.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم،
(ت ٧١١هـ/١٣١١م)، لسان العرب، ج ١٨، دار صادر، بيروت، ط٣،
٢٠٠٤م،
- ابن يعيش: موفق الدين النحوي (ت ٦٤٣هـ/١٢٤٥م)، شرح المفصل، عالم
الكتب، (د. ط)، بيروت، (د. ت).